2

جَعْل التعليم مهنةً مرغوبة

obeikandi.com

obeikandl.com

إن التنمية على نحوٍ عام ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتربية والتعليم وهنا يؤدي المعلم دوراً محورياً. لكن أوضاع المعلمين بدأت تثير القلق منذ أوائل عام 1990. ففي عام 1993، بلغ دخل المعلم السنوي في المدارس الابتدائية 3098 يوان بالنسبة للمدارس الابتدائية، و3293 يوان للمدارس الثانوية و3880 يوان لمدرسيّ الكليات. أما في الأقاليم النائية، فقد كان الملايين من معلمي المدارس التعاونية يتقاضون 100 يوانٍ شهرياً. كما أن إجمالي الرواتب المتأخرة بلغ 1.04 مليار يوان.

وفي المدن كان نصيب الفرد من السكن لا يتعدى سبعة أمتار مربعة ونصف متر مربع (7.5 متر مربع)، أما المعلم تحديداً فكان نصيبه ستة أمتار مربعة وتسعين سنتيمتر مربع (6.9 متر مربع)، وقد أدّت كل هذه العوامل إلى تثبيط همم المعلمين وجعلتهم يبحثون عن مصدر لرزقهم في أماكن أخرى.

وتناقص عدد المنتسبين إلى دور المعلمين (معاهد تأهيل المعلمين)، وأصبحت ظاهرة «المعلم الذي يبيع الكعك» حديث الساعة، وهذا ما جعل الحكومة تتخذ سلسلة من الإجراءات السياسية والتشريعية القانونية لتصحيح الأوضاع.

تضمنت هذه الإجراءات: زيادة دخل المعلم، وتحسين مستوى معيشته وظروف عمله، وتعزيز مكانته الاجتماعية، وقد كانت ثمرة هذه الإجراءات أن أصبح المعلم أكثر تعلقاً بمهنته وحباً بها وازداد الإقبال على الانخراط في سلك التعليم.

obeikandl.com

2.1 جعل التعليم مهنة مرغوبة

المحاور:

صرّحتُ مراراً بأن التعليم يجب أن يكون مهنة مرغوب فيها، إذن ما هي أهم القرارات التي اتخذتها الحكومة المركزية لتصحيح أوضاع المعلمين والارتقاء بمهنة التعليم؟

لي لانكينغ:

إن اطلاق شعار (جعل التعليم مهنة مرغوبة) يبدأ بمعالجة موضوع الرواتب المتدنية وتأمين السكن اللائق للمعلمين.وقد أطلقتُ هذا الشعار أول مَرّة في كانون الأول/ديسمبر عام 1993، بعد جولة على المدارس في ولاية (كزينشوانغ بانا) في إقليم (يونان)، وقد صدمتني حينها الأوضاع المعيشية القاسية التي يعيشها المعلمون هناك. وأذكر أن إحدى المعلمات أسرّت لي أن أحد المسؤولين المحليين قال لها: «اجتهدي في عملك، وعند أول فرصة سانحة سوف أعينك مساعدةً في متجر!» وعندها تذكرت مقولة قديمة: «إن رقي أي بلد مرهون بمدى تكريم هذا البلد للمعلمين».

وقد ثبت لي بالتجربة أنه إذا لم نستطع حل مشكلة الرواتب والأجور، فسوف نواجه صعوبات جمّة في إقناع المعلمين بعدم ترك مهنتهم، وهنا يحضرني ما قاله (دونغ جاوبينغ) حين أعلن: أن نُبل مهنة التعليم تستحق الاحترام من قبل الجميع. إذاً لابد من تحسين ظروف التعليم مهما بلغت الصعوبة. وفي عام 1993، سَنَّتْ الدولة قانون المعلمين، ومازالت المساعي جارية لتحسين أوضاع المعلمين المالية والمعيشية، وفي أثناء انعقاد المؤتمر الثاني للتعليم في عام 1994، أكد (جيانغ زيمين) على ضرورة التقيد بالقانون والعمل على صيانة حقوق المعلمين المشروعة، وزيادة الرواتب التي يتقاضونها.

وبالفعل اتخذت الحكومة مجموعة من القرارات المهمة مثل: رفع الرواتب، وتسديد مستحقات المعلمين غير المدفوعة، وحلّ مشكلات المدارس التعاونية، وزيادة عدد مساكن المعلمين، وتحويل السكن الجماعي في الجامعات إلى السكن في شقق، وتسريع عملية إصلاح التعليم، وتعزيز مكانة المعلمين، مع الإشراف المتواصل على تطبيق هذه الإجراءات ثم تحقيق

openkandil.com

نتائج جيدة وبسرعةٍ لم نكن نتوقعها، وقد نشرت الوكالة الوطنية للأبناء (كزين هوا) تقريراً حول الوظائف المفضلة لدى خريجي الجامعات في (إقليم انهيو)، وتبين أن الكثيرين منهم اختاروا التعليم مهنة لهم، وقد أجرت صحيفة «بيجين مورننغ نيوز» استطلاعاً لآراء عدد من الممرضات والمعلمات في رياض الأطفال وتبين أن أكثرهُنَّ راضيات عن «مدى الاحترام» الذي بِتْن يحظين به في المجتمع. وأظهرت الإحصائية أن 95 في المئة منهن لا يرغبن في تغيير وظائفهنَّ، وخلاصة الأمر: إن احترام المعلمين يسهم في تقدم الصين وفلاحها.

2.2 الراتب والامتيازات هما لتحفيز المعلم على التعلق بمهنته.

المحاور:

من المعروف أن المعلمين كانوا يتقاضون رواتب زهيدة دون حوافز تذكر. فكيف تعاملت مع هذه المشكلة؟

لي لانكينغ:

إن هذه المشكلة ليست سهلة الحل، وإذا لم يتيسر الحل فلن يكون لدينا معلمون بمعنى الكلمة. ما هو السبيل إذاً لمعالجة قضية التعليم ومن أين نبدأ؟ لقد كان هناك ثلاث مشكلات أساسية: أولها دخل المعلم المتدني، وثانيها التأخر في صرف الرواتب، وثالثها انعدام المساواة من حيث أن معلمي المدارس الخاصة كانوا يتقاضون رواتب أعلى.

والحلول أيضاً كانت على ثلاثة مستويات، بدءاً من الوضع الاجتماعي إلى الأهمية الإستراتيجية لرعاية المعلم وتكريمه وفي الوقت نفسه قطع دابر الآثار السلبية التي خلفتها الثورة الثقافية (1966-1976)، ومن جملتها الأفكار المناوئة للمفكرين ودورهم البنّاء.

والواقع أن المفكرين الصينيين عبر التاريخ لم يكونوا من النوع الذي يثني عزيمته العمل الشاق أو ضيق ذات اليد غير أنهم لا يتقبلون النيل من كرامتهم أو أمانتهم العلمية. وعندما يَرْفَعُ الناس عملَ المعلم عالياً سيشعرون بضرورة رفع مستواه المعيشي – وهذا الأمر الأول.

وثانياً الإسراع في تسديد الرواتب المتأخرة؛ لذلك رفعتُ كتاباً إلى إدارات الأقاليم، أطلب منهم جعل صرف الرواتب المتراكمة في قمة أولوياتهم، وعلى أثر ذلك قامت أجهزة الرقابة

والتفتيش بوضع أنظمة من جملتها عدم دفع رواتب المسؤولين المحليين قبل تسديد رواتب المعلمين أولاً، ومنع الهيئات والدوائر الحكومية من شراء سيارات، أو بناء مكاتب أو مرافق أخرى قبل صرف كامل مستحقات المعلمين.

كما نصت الأنظمة على منع معاهد التعليم العالي من المشاركة في المشروع (211) - لمزيد من التفصيل انظر الفقرة 4.3- إذا اتضح أنها تتأخر في دفع الرواتب. وهنا تساءل بعضهم: ما علاقة تراكم الرواتب غير المدفوعة لمدرسي المدارس الابتدائية والثانوية بمشاركة معاهد التعليم العالي في المشرع (211)؟ والإجابة في غاية البساطة: إذا كنا قادرين على تخصيص عشرات أو مئات الملايين من «اليوانات» لهذه المعاهد كي تنضم إلى (المشروع 211) فلماذا لا نسدد مستحقات ورواتب المعلمين؟ وإذا كنا غير قادرين على تأمين احتياجات المدارس الابتدائية والثانوية فكيف نتوقع أن تؤمن احتياجات مؤسسات التعليم العالي؟ قد تبدو هذه الملاحظات قاسية، ولكنها كانت مبررة في ظل الأوضاع آنذاك.

وقد أدى هذا التصميم إلى حل مشكلة الرواتب المتراكمة، وإلى دفع بعض المسؤولين المحليين إلى الرجوع إليَّ للتشاور وأخذ التعليمات. وبفضل هذه الجهود المشتركة استطعنا دفع الرواتب المتأخرة كافة إلى أصحابها. وأما الخطوة الثالثة فكانت العمل على سن قانون المعلمين.

2.3 قانون المعلمين يمثل الإطار التشريعي لتحسين أوضاع المعلمين.

المحاور:

لقد استغرقت صياغة قانون المعلمين عدة سنوات، ولم يُطبَّق أيضاً إلا بعد عدة سنوات من إصداره. فما سبب ذلك؟

لي لانكينغ:

لقد اعترضتنا مجموعة من المشكلات الصعبة في أثناء التحول إلى اقتصاد السوق الاشتراكي، وهذه المشكلات لا يمكن حلها إلا في إطار مجموعة من القوانين والأنظمة المناسبة. إذْ كان لا بد من سن قوانين بادئ ذي، ففي حقل التعليم كان من الواجب أولاً وضع صيغة قانونية لتحسين أوضاع المعلمين الاجتماعية والمادية، والواقع أن مجلس الدولة كان قد رفع

منذ سنوات مشروع «قانون المعلمين» إلى اللجنة الدائمة في مؤتمر الشعب الوطني لدراسته، لكن المشروع تعثر نتيجة لاختلاف حول آثار موضوع إدراج التعويضات في نص القانون.

وقد أشار بعضهم حينها إلى أن القوانين المماثلة في أكثر دول العالم لا تتضمن موادَّ خاصةً بتعويضات المدرسين، وهنا تدخلت لأوضح أن تعويضات المعلمين في تلك الدول لا بأس بها ولذلك تركز الأنظمة السارية على مؤهلات الفرد الذي يريد الانخراط في سلك التعليم.

أما الحال في الصين فمختلف تماماً. فهنا المطلوب من المعلم أن يتفانى في عمله دون أن تقدم الدولة ضمانات أو حوافز مادية له؛ ولذلك لابد من إدراج موضوع التعويضات والحوافز في نص القانون الصيني.

وبعد عدّة مباحثات ونقاشات توصلنا إلى اتفاق مبدئيٍّ هو أن متوسط دخل المعلم يجب أن لا يقل عن متوسط دخل الموظف ومن ثمَّ ينبغي زيادة رواتب المعلمين تدريجياً بحيث تتجاوز رواتب موظفي الدولة، والواقع أن الأنظمة الخاصة بأجور الموظفين كانت حينها تنص على أن دخل الموظف يجب أن يكون مماثلاً لدخل العامل في مشروعات القطاع العام.

وبعد مناقشة هذا الاقتراح على نحو مفصّل توصلنا إلى صيغة نهائية، حَظِيَت بقبول اللجنة الدائمة في مجلس الشعب الوطني إذْ أقرّت قانون أجور المعلمين وتعويضاتهم في أثناء دورتها الرابعة.

أصبح القانون سارياً اعتباراً من يناير 1994، وبدأت الحكومات المحلية على كل المستويات في تطبيقه فوراً بصورةٍ جديَّة، إن الوعي الوطني لأهمية دور المعلمين وتقدير التعليم أخذ في الانتشار عاماً بعد عام.

وصار دخل المعلم يزداد سنة بعد سنة، ووفقاً لإحصائيات وزارة التعليم فإن الرواتب السنوية المقطوعة (ما عدا الحوافز والزيادات) لمعلمي الجامعات والمدارس الثانوية والابتدائية كانت على التوالي: 21046 يوان، و12763 يوان و10898 يوان عام 2002، أي زادت بمقدار 542 و388 و 352 يوان عن رواتب عام 1993.

ومن المرجح أن الزيادات التي طرأت على رواتب الأساتذة الجامعيين قد تكون أكبر من المشار إليه إذا أخذنا في الحسبان ميزات أخرى من ضمنها قانون المعلمين الجديد الذي أدّى إلى الحد من الخلل الحاصل في سلك التعليم وتناقص عدد المدرسين.

2.4 معلمو المدارس الأهلية / التعاونية : قضايا ملحّة تحتاج إلى حل.

المحاور:

من المعلوم أن مسألة معلمي المدارس التعاونية بقيت مستعصية مدة طويلة، ولكنكم تمكّنتم من حلها من حيث المبدأ في التسعينيات. فكيف حققتم هذا الإنجاز؟

لي لانكينغ:

إن المشكلة تاريخية، ففي أثناء الثورة الثقافية 1966-1976، شهد قطاع التعليم تدهوراً، وأكاد أقول: إن عملية تأهيل المعلمين توقفت، مما أَوْجَد فراغاً في عدد الكفاءات التعليمية، فاضطرت المدارس الريفية إلى توظيف أفراد غير مؤهلين لملء هذا الفراغ. وقد كشفت إحصاءات عام 1977، عن وجود أربعة ملايين وواحد وتسعين ألف معلم (4.91 مليون معلم) غير مؤهل لممارسة مهنته، وغير تابع لملاك موظفي الدولة.

كان هؤلاء المعلمون يتقاضون رواتب من الضآلة بمكان لدرجة أنها كانت أقل من رواتب معلمي المدارس الرسمية. وبدءاً من عام 1979 وضعت الحكومة معايير خاصة لتتأكد من حصول المعلمين في المدارس التعاونية على الرواتب نفسها التي يتقاضاها أمثالهم في المدارس الرسمية. ونظراً لشح الموارد المالية فقد بقي مليونان وثلاث مئة ألفٍ (2.3 مليون) حتى عام 1993، يتقاضون راتباً دون المعدل. لقد كانت فعلاً مشكلةً شائكة، لقد كنا حقاً بحاجة إلى إيجاد حل لقضية التعليم الإلزامي في المناطق النائية.

في عام 1994 قصدنا إلى مناطق ريفية من مقاطعة (جيان) في إقليم (جيا نفسي) حتى نَطَّلع على واقع الأمر. وأذكر أننا في طريقنا إلى المدرسة مررنا بأكواخ فقيرة متراكمة، وعندما وصلنا رأيت داخل المدرسة معلماً يُعلم نحو50 تلميذاً، فدخلت وسألته: «كم سنة مضت على عملك هنا»؟ فأجابني: «سبع عشرة»، ثم سألته: كم تتقاضى شهرياً، فأجاب:

«56 يواناً»، فقلت له مشفقاً: لماذا تتقاضى هذا الراتب الضئيل فأجاب: «لأنني معلم في مدرسة تعاونية»، فهالني ما سمعت وتصبب العرق من جبيني واغرورقت عيناي بالدموع. لقد ذكّرني الرجل بمعلمين في مدارس قروية أخرى كنت قد زرتها، وأكثرها من المدارس التعاونية، كان أولئك المعلمون مخلصين لعملهم بالرغم من أوضاعهم المزرية، حين رأيت هذه المشاهد البائسة أيقنت أنه آن الأوان لحل هذه المشكلة، ولكن كيف؟

كانت المشكلة كبيرة وصعبة ولا يكفي مطلقاً الاعتماد على مساعي الحكومة المركزية لمعالجة مشكلة بهذا الحجم. كان لا بد من تضافر جهود المسؤولين والهيئات الحكومية، وهذا الأمر يتطلب إجماعاً رسمياً وشعبياً لإيجاد حل سريع لهذه المسألة الخطيرة.

وكان من المصادفات أنَّ ستوديو (تيانجين) قد أخرج لتوه فيلماً سينمائياً أسماه (معلمو الوطن)، والفيلم يحكي قصة مؤثرة عن معلمي المدارس التعاونية في القرى الجبلية. كان للفيلم أثر واضح على كل من شاهده؛ لذلك حصلت على نسخة من هذا الفيلم، وبعثت بها إلى رئيس الحكومة (لي بينغ) وبعض المسؤولين الكبار، ويبدو أن الفيلم قد هزّ مشاعرهم ووافقوا على بذل كل مل يستطيعون لإصلاح الوضع. وكي أحصل على دعم المسؤولين المحليين، عرضتُ الفيلم على المشاركين في الاجتماع الذي دعت له الحكومة المركزية، فكان له الوقع نفسه في نفوسهم.

وقد ذهبتُ إلى أبعد من ذلك فاقترحت عرض الفيلم على شاشة تلفاز الصين الرسمي (CCTV)، لكن مدير التلفاز أخبرني: أنه لا يُسمح بعرض أي فيلم على التلفاز قبل مضي سنتين على عرضه في صالات السينما، ولحسن الحظ أن مسؤولي (تيان جين) كانوا زملائي سابقاً.

وبمساعدتهم استطعت إقناع ستوديو (تيان جين) بعرض الفيلم على التلفاز، وقد حقق عرض الفيلم على الجمهور النتائج المرجوة وإجماعاً شعبياً على ضرورة تحسين المستوى المعيشي لمعلمي المدارس التعاونية، غير أن الحل لم يكن بهذه البساطة فقد بقي عدد من معلمي المدارس التعاونية خارج سلك التعليم النظامي.

في أثناء المؤتمر الوطني للتعليم المنعقد في عام 1994، طلب مجلس الدولة العمل على حل قضية المدارس التعاونية مع نهاية القرن العشرين. فقمنا بإصدار مجموعة من التدابير

التي تضمن زيادة الإنفاق على مختلف المستويات الإدارية، وعلى نحوٍ يجبر السلطات المحلية على السيطرة على إعداد المعلمين وتوثيق كل ما يختص بالعملية التعليمية على نحوٍ لا يسمح لأيٍّ كائنٍ بخرق القانون دون تحمل العواقب.

ونجم عن انتشار التعليم في الريف أن بدأت المدارس بتوظيف «معلمين بديلين»، فصارت منزلة المعلم ككرة الثلج، وفي الوقت نفسه وبسبب إجراءات الحكومة في تقليص الدعم المالي للمزارعين انخفضت ضريبة الدخل الريفي، ودخلت السلطات المحلية في مشكلة جديدة هي عدم قدرتها على دفع رواتب كل المعلمين مع الزيادات المترتبة عليها.

وبلغت هذه المشكلة ذروتها عام 2001، في الوقت الذي كان يُعاد فيه تحديد الضرائب والرسوم الإدارية بوصفها مرحلة تجريبية في الريف، ويعود ذلك بوجه أساسي إلى أن مجلس الدولة قرر في ذاك العام إصلاح النظام الإداري للتعليم في الريف.

2.5 بناء المزيد من المساكن للمعلمين والتقليل من الأبنية الحكومية

المحاور:

أشرت إلى أن المعلمين يتقاضون رواتب ضئيلة ويعانون سوء السكن. ففي عام 1993 كان نصيب المعلم من السكن يساوي 6.9 متر مربع مقابل 7.5 متر مربع للفرد من سكان المدن. ومع نهاية العام 2002 أصبحت 11.9 متر مربع مقابل 11.4 متر مربع للساكن العادي، وبين عامي 1994 و 2000، أُنفق 114.4 مليار يوان على امتداد الصين لبناء 150 مليون متر مربع للمعلمين، أي ما يقارب إجمالي المبالغ التي أنفقت بين عامي 1949 و1993. فكيف تحقق ذلك؟

لي لانكينغ:

في ذلك الوقت كانت المنازل توزع من قبل الدولة بوصفها جزءاً من النظام الوطني للرعاية الاجتماعية؛ ولذلك لم يكن باستطاعة المعلم امتلاك مسكن خاص بالرغم من زيادة الرواتب. ولقد قررنا حل مشكلة سكن المعلمين بعد المؤتمر الوطني للتعليم عام 1994 تمهيداً لنشر الوعي بضرورة احترام المعلم وتقدير دوره التربوي.

أحياناً قد تبدو لك الأمور صعبة ولكنها سهلة والعكس صحيح، والواقع أن بعض الأمور تكون في غاية الصعوبة عندما لا تكون هناك رؤية موحدة، فعندما يجتمع الناس على رأي ويعملون يداً بيد يستطيعون عندئذ انجاز الكثير الكثير.

في عام 1993 وفي أثناء جولة تفقدية لمدينة (داليان) أخبرني المسؤولون هناك أنهم انتقوا قطعة أرض في وسط المدينة، وقاموا ببناء خمسة أبنية سكنية، يتألف كل منها من واحدٍ وثلاثين طابقاً كلها للمعلمين، وهناك خمسة أخرى مماثلة للمهندسين والعلماء.

كانت (داليان) عازمة على توفير السكن لجميع المعلمين في أثناء 3 سنوات كحد أقصى، وهذا يشمل المعلمين القاطنين في المدينة والأرياف التابعة لها. وقد ثبت لي في أثناء تجوالي في المنطقة أنهم كانوا ينفذون الخطة التي رسموها، وقد كان المشروع بحق نموذجاً يحتذى به.

في تشرين الأول 1994 نُظِّم مؤتمر وطني في (داليان) برعاية المكتب العام لمجلس الدولة، وقد كان الأول من نوعه لتقويم ما أُنجِزَ في مجال المشروعات السكنية للموظفين وأعضاء الهيئات التدريسية. وبعد زمن قصير طلب من الجهات المعنية إعداد خطط مماثلة تمهيداً للبدء في تنفيذ ما عُرف بـ «مشروع القصور» لبناء منازل المعلمين، وتسمية المشروع مستوحاة من قصيدة «رياح الخريف المدمرة» للشاعر الكبير (دوفو) الذي عاش إبَّان حكم أباطرة «التانغ»:

«لو امتلكتُ قصراً بألف غرفة لأسكنت جميع المعلمين الفقراء، وزرعت الابتسامة على وجوههم»

كنت أعرف تماماً أن الكثيرين يحفظون هذين البيتين عن ظهر قلب ويعرفون فحواهما، ففي عصر الشاعر كان الشعر يحكي عن الأحلام المستحيلة. ولكنها كانت تعبر عن رغبات آلاف المفكرين؛ ولهذا ما زال الناس يرددون هذين البيتين. وفي موقع آخر يقول شاعرنا:

«عندما أرى روعة هذه البيوت التي هي من صنع خيالي يخالجني شعور بأني أستطيع مفارقة الحياة قرير العين حتى وإن كنت أسكن في كوخ بارد حقير»

لقد آمنتُ بأن أحلام (دوفو) يجب أن تتحقق في الصين الاشتراكية. إننا قادرون على بناء آلاف المساكن للمعلمين الآن. وسيكون ذلك «ثابتاً كصخرة في وجه الرياح» ولهذا فعلى من يسكنها أن «يبتسم». يجب أن نعنى ببناء مساكن للمعلمين أكثرُ من عنايتنا بتشييد أبنية حكومية وقصور ضيافة تتمتع بباحات واسعة وقاعات استقبال ضخمة.

و«مشروع القصور» مشروع نابع من صميمنا، ومن صميم العاملين في الحكومة، فالموظفون يفترض أن يخدموا المجتمع، وأي شيء يحظى بدعم الجماهير لابد أن ينجح، ونحن مسؤولون أمام التاريخ. وقد اقترح المؤتمر الوطني جدولاً زمنياً يقضي بسد النقص في سكن المعلمين في أثناء خمس سنوات وعلى السلطات المحلية التقيد به والعمل على تنفيذه كما قرر المؤتمر عقد اجتماعات سنوية في الأماكن التي حققت تقدماً ملموساً ولمراجعة ما قد أُنجِزَ منها.

وقامت السلطات المحلية على الفور باتخاذ ما يلزم من إجراءات وفي الوقت نفسه متابعة مشروعات البناء لسكن الأسر داخل المدن وأصحاب الدخل المحدود بغية تحقيق إصلاح شامل في قطاع السكن على امتداد الصين. وها هو ذا «مشروع القصور» يتقدم سنة بعد سنة.

المؤلف يستمع لتقارير حول تطور العمل في بناء المجمعات السكنية للمعلمين في جامعتي بيلينغ وتسينغهوا، 8 أيلول/سبتمبر، 1999.

بعد ذلك نظمت الحكومة أربعة مؤتمرات قومية ناجحة في (داليان) و(كومينغ) (بيجنيغ) و(نانجينغ) على التوالي طُلب من كل مدينة أَن تَعْرِضَ إنجازاتها عبر زيارات منظمة إلى الأبنية المكتملة، وفي كانون الثاني من عام 1997 التقى رئيس الحكومة (لي بينغ) بالمشاركين في المؤتمر الثالث المنعقد في (بيجينغ)، فحث السلطات المحلية والأقسام المعنية على المضي في تأمين السكن وتزويد المساكن الجديدة بكل الوسائل التي تضمن الراحة للمعلم.

أدى العمل المتواصل مدة خمس سنوات إلى انتشار مجمعات ومساكن في مختلف أرجاء الصين وهي التي نراها اليوم، وأكثر المعلمين صاروا يمتلكون مساكن تفي بحاجاتهم.

والواقع أننا واجهنا «متاعب» صغيرة في أثناء عملنا فعلى سبيل المثال: حدث في (بيجينغ) أن إحدى العائلات رفضت ترك منزلها القديم، وعلقت يافطة على الباب تقول: «بإشارة واحدة من نائب رئيس الحكومة ويفقد عامة الشعب أرضهم» وهنا قلت لنفسي: «ما الذي فعلته لإثارة استياء هؤلاء القوم؟» وقررت إجراء تحريات حول الموضوع، فتبين أن أخوين في العائلة تنازعا على تقاسم تعويض الانتقال من المنزل وعمدا في الوقت نفسه إلى الضغط على الدولة كي تدفع تعويضاً أكبر. وفعلاً وافقت العائلة على الانتقال بعد أن دفعت السلطات مالاً إضافياً، وبدأت عملية البناء.

وهنا توصلت إلى مجموعة من الاستنتاجات في أثناء حملة الإسكان هذه:

أولاً: كي ينجح أي مشروع حيوي يجب أن تفهم الأطراف كافة أهمية المشروع، وبعد ذلك على المسؤولين من المستويات كافة أن يمسكوا بزمام الأمور بأنفسهم.

من الطبيعي أن تتدخل مجموعة من العوامل لضمان حل مسألة إسكان المعلمين وهذه العوامل هي توافر المال، والأرض والتسهيلات المشتركة المقدمة من الدولة ومن الجهة المعنية نفسها كالمدارس، إلا أن بعض المدارس الابتدائية والثانوية أخذت الأمر برمته على عاتقها.

ومما لا ريب فيه أن عملاً بهذه الضخامة لا يمكن أن يتم بسهولة ويسر، ففي بعض الأماكن سَار العمل على نحوٍ جيد، وفي بعضها بقي لم يكتمل بعد، وفي المناطق الغنية تم

الأمر بسهولة كبيرة لتوفر المال، وفي المناطق الأفقر فقد تم الاستفادة من أسعار الأراضي الزهيدة وبناء مساكن للمتقاعدين.

خلاصة القول: إن أي عمل يلقى اهتماماً خاصاً من المسؤولين يضمن في النهاية التوصل إلى حلول جيدة، وإن محاولة القيام بكل شيء دفعةً واحدة غالباً ما يكون مصيره الإخفاق، أما إذا ما تبنينا حلاً شاملاً ثم ركزنا على مجموعة من المهام الرئيسة ونفذناها بالتدريج عندئذ سوف ننجح، ومن هنا أقول: إن نجاح مشروع سكن المعلمين تحقق، لأن المسؤولين على كل المستويات أعطوه الأولوية، وتعاملوا معه بمسؤلية واجتهاد، وأثبت هذا رأي (دينغ كسيونينغ) في أنه في ظل النظام الشيوعي من الممكن حشد الطاقات والموارد لتحقيق نتائج مذهلة.

كما يقول المثل: «إذا كان جميع الناس برأي واحد فسيُمكنهم الصعود إلى قمة جبل ثاي» كذلك يقول المثل: «عندما يعبر الثمانية الخالدون البحر فإن كلاً منهم سوف يبتكر طريقة جيدة للوصول إلى البر»، كذلك يستطيع الأغنياء أو الفقراء في أي مكان أن يجدوا الوسيلة الملائمة بطريقة أو بأخرى.

المؤلف في جولة استطلاع حول مشروع بناء سكن المعلمين وسكن الطلاب في جامعة تونجي، شنغهاي، 23 أيلول / سبتمبر 1998.

مثلاً: زرت معهد الطاقة الكهربائية في جامعة (مونغوليا إينر) ومعرض البرمجيات العائد لجامعة «نورث إيسترن» فوجدت أنهم بنوا قرية سكنية رائعة لأعضاء الكلية. إذْ استفادوا من ميزة مهمة لديهم في قانون العقارات وتكاليف الإنشاء.

كذلك استطاعت جامعة (تونجي) في شنغهاي استغلال الأرض من أجل بناء جديد للكلية بالاستفادة من ميزة الدمج مع معاهد أخرى وإعادة تنظيم السكن الجامعي. أما (بيجينغ) التي تحتوي على معاهد للتعليم العالي أكثر من أي مكان آخر في الصين، فقد قطعت شوطاً كبيراً بإمكانيات قليلة، ونظراً لأهمية المسألة فقد عمدت الحكومة المحلية إلى تنسيق عملها في إطار خطة الدولة.

وشيدّت عدداً من الأبنية على أرضٍ مساحتها 1245000 متر مربع في مناطق (كزيسانغي) و(لانكيينغ) و(وإنجينغ)، وقد كانت المجمعات السكنية التي أَنشأت أنيقة، وفي مناطق كانت أسعار العقارات فيها رخيصة نسبياً، كما كانت بيئة العمل جيدة ووسائل والنقل متوافرة بفضل افتتاح محطة قطارات للتنقل داخل المدينة.

وكي يظهروا اهتمامهم بمشروعات سكن المعلمين قام رؤساء البلديات في (بيجينغ) بجولات تفتيشية منتظمة على أعمال الإنشاء؛ كي يواكبوا التقدم الحاصل في أماكن أخرى. وأذكر أنه وردتني معلومات عن وزارة التعليم بأن الرغبة في عرض منجزاتها جعل الحكومات المحلية تتسابق لاستضافة المؤتمر الخاص بمشروعات سكن المعلمين وبحماس لا يقل عن حماس (بيجينغ) لاستضافة الألعاب الأولمبية لعام 2008.

ثانياً: لقد قدم الجميع مثالاً جيداً في التفاني، في تلك المرحلة التي كانت الوزارات واللجان خاضعة لمجلس الدولة كانت كبرى الجامعات في حينها تابعة لأجهزة الدولة هذه. بيد أن هذه الجامعات كانت قديمة ومثقلة بالديون وتعاني الأمرّين في تأمين السكن لأساتذتها، ولكننا وجدنا الحل. فقد قامت الدولة من جانبها بتخصيص بعض الأموال، وأسهمت الجامعات بقسط من التمويل، والسلطات المحلية قدمت الباقي ضمن شروط ميسرة. وبالفعل تمكنا من حل أزمة السكن في الجامعات المذكورة.

وقد أدى هذا النجاح الذي أحرزناه إلى الإسراع في تطبيق «مشروع القصور» في أماكن أخرى.

ثالثاً: شددنا على تنفيذ المشروع مع إشراف مباشر وحلٍّ فوري لأيِّ مشكلة طارئة، ورددنا مراراً على أسماع العاملين أن التنفيذ لا يعنى فقط رسم خطة وإنما إيجاد واقع جديد وتحقيق نتائج ملموسة، لذلك قامت الحكومة المحلية ومسؤولي وزارة التعليم بالتنسيق مع القائمين على التخطيط والتمويل على حل أزمة سكن المعلمين.

وقد عمل المعلمين بجد وعزم ساعد على إنجاح «مشروع القصور» (دأبت الصين سنوات عدة على الإنفاق على مشروعات عمرانية ضخمة إلى حد أثار استياء عامة الشعب، ولاسيما إسراف الدولة في إنشاء المباني الحكومية والقاعات الكبرى وقصور الضيافة المزخرفة.

وعندما قرر مجلس الدولة وضع حد لمثل هذه المشروعات، اتخذنا على الفور الخطوات اللازمة للبدء في بناء المزيد من الأبنية السكنية للمعلمين في المقام الأول، مما حوّل التذمر الشعبي إلى دعم.

2.6 لا نريد المزيد من الأبنية التي تشبه الثكنات ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين

المحاور:

عند زيارتك لجامعتي (تسينغهو) و(بيكينغ) عام 1996 دعيت إلى تجديد الأبنية السكنية (الشبيهة بالثكنات) في البناء، ثم أعلنت فيما بعد أن مثل هذه الأبنية يجب أن تختفي قبل دخولنا القرن الحادي والعشرين. فما هي الأسباب التي دعتك إلى هذا؟

لي لانكينغ:

لقد حققنا نتائج ملحوظة في مسألة إسكان المعلمين، وذلك بفضل سنوات من العمل الجاد على تطبيق «مشروع القصور»، غير أن الصورة بقيت غير مكتملة.

obeikandl.com

فالجامعات بقيت متخلفة عمرانياً، والواقع أن جيل الشباب من الأساتذة الجامعيين ما زال يعيش حياةً متواضعة جداً بسبب رواتبهم المتدنية، وعلى رغم من كل السنوات التي قضوها في التعليم ما زالوا يعيشون في أبنية قديمة (أشبه بمهاجع الطلبة)، وهذا النموذج من البناء يتكون من دهاليز مركزية وغرف على جانبي كل دهليز وهذه الغرف غير مجهزة بمطابخ أو دورات مياه، أما الخدمات فكانت أقل من بدائية.

وكانت هذه الغرف تغص بالعائلات الصغيرة المؤلفة من زوجين وطفل دون مهدٍ للطفل، والغرفة لا تصلح إلا لشخص واحد.

قبل مهرجان الربيع عام 1996 بمدة قصيرة وصلت إلى جامعتي (بيكينغ) و(تسينغهو) برفقة مسؤولين من وزارة التعليم، وهيئة التخطيط، ولجنة التطوير لتهنئة الجامعة بالأعياد. ومن ثَمّ ذهبت لأطلع على الواقع المعيشي للمدرسين في أحد هذه (المهاجع). وما رأته عيني كان أسوأ من المتوقع.

كانت الممرات ممتلئة بالنفايات والأوساخ والأبخرة المتصاعدة من المطابخ، فضلاً عن الروائح الكريهة المنتشرة، والجدران الملوثة بالسخام. وكانت النوافذ مكسرة ومغطاة بستائر بلاستيكية بالية، وكابلات الكهرباء متدلية هنا وهناك. أما الغرف فتكاد لا تتسع لسرير واحد، ومكتبة مع بعض الكراسي بحيث لا يستطيع ساكن الغرفة التحرك لضيق المكان.

وقد رأيت المشهد البائس نفسه في جامعات (زهينغو زهو) في إقليم (هينان) وأماكن أخرى، فبات واضحاً أنه علينا أن نتحرك بسرعة، وعلى الفور وبعد مشاورات مع مديري هاتين الجامعتين، اتخذنا القرار بالبدء بمشروعين رائدين يخصان: السكن الجامعي وتحويل الأبنية السكنية (المهاجع) إلى شقق في أقصر وقت ممكن.

وصادف أن عميد كلية العمارة كان حاضراً في أثناء تلك المشاورات، وبدا لي أنه لم يستوعب أهمية وضرورة المشروع المقترح، وتساءل ما إذا كانت الأبنية الحالية تستحق التجديد، فقلت له: «إذا كنت لا تستطيع حقاً إصلاح هذه المباني، فسأقترح إعادة تصنيف كلية العمارة في مرتبة أدنى».

وفي أثناء بضعة أشهر حولت الجامعة كل هذه المباني إلى شقق منفصلة وكل شقة تحتوي على غرفة جلوس، وغرفة نوم، إضافة إلى مطبخ وحمام، ومع بعض الإضافات الأساسية استطاع كل مبنى أن يستوعب إحدى وخمسين عائلة بدلاً عن خمسٍ وأربعين كما في السابق. كان هذا النوع من الشقق ملائماً ورخيصاً بالنسبة لعائلة جديدة مع طفل واحد وكافية لاستيعاب أسرة صغيرة عدة سنوات.

ومن الأسباب التي جعلتني أُصرّ على تجديد المباني نفسها هو اختصار الوقت، فالمباني الجديدة تعد جزءاً من استثمار ضخم قد يتطلب وقتاً طويلاً لتصحيحه ومن ثَمّ عمليات استملاك الأرض، وتكاليف الهدم. هذا فضلاً عن مدة الإنشاء. كما يقول المثل: «توقُّع الأمطار غداً لا يسقي الأرض». ومن جهة أخرى فإن المباني (الأشبه بالمهاجع) كانت متينة البناء. وكلفة تجديدها لا تتجاوز 1000 يوان لكل متر مربع في ذلك الوقت، وهو مبلغ مقبول جداً، والسبب الآخر هو يقيني بإمكانية تنفيذ هذه الفكرة وهي منطقية وعملية في آن واحد، وهذا ما نفذناه بالفعل.

ولحقت بهذه الخطوة خطوات أخرى. ففي عام 1994 قام المعهد المركزي للموسيقا بتحويل السكن الخاص بالطريقة نفسها، وفي عام 1997 خصص رئيس الحكومة (لي بينغ) مبلغ 150 مليون يوان من احتياطيات رئاسة الحكومة لكل جامعة من الجامعات التابعة للوزارات والهيئات الحكومية لتجديد مبنىً واحد من هذه «المهاجع» وتابع الطريق رئيس الحكومة الجديد (زهو رونغي) الذي فور توليه رئاسة الحكومة عام 1998 أصدر قراراً بالمتابعة الحثيثة لهذا المشروع والانتهاء منه في غضون سنتين.. ومع حلول القرن الحادي والعشرين كانت تلك المباني كلها قد تحولت إلى وحدات سكنية ملائمة انتقل إليها كل المعلمين دون استثناء، وأصبح لكلٍّ منهم شقته الخاصة.

وقد أظهرت بيانات وزارة التعليم أنه بين عامي 1998-1999 أُنْفِق ما يزيد عن 4.2 مليار يوان على مشروع تمويل مباني (المهاجع). على أراضٍ إجماليها 5010000 متر مربع، وقد أُسْكن فيها 80000 عائلة من المعلمين الجدد. ثم إن هذه الوحدات السكنية الصغيرة المناسبة من حيث الإنشاء والتصميم كانت تفي باحتياجات العائلات إلى حين استطاعتهم شراء بيوت جديدة.

وكم شعرت بالارتياح عندما زرنا هذه المباني بعد تجديدها فقد أصبحت نظيفة وأنيقة وانعكس ذلك في الوجوه المبتسمة لساكني هذه المباني. وبعد أن أصدرنا مجموعة من القرارات التي تقضي بمنح إعفاءات ضريبية للمؤسسات الثقافية والتعليمية والتي تبني مساكن للمعلمين على أراضيها، تم بناء عدد كبير من الأبنية المماثلة التي هيَّأت ظروفاً سكنية جيدة للمعلمين الشباب الذين لم يستطيعوا إخفاء فرحتهم حين باشروا الانتقال إلى بيوتهم الجديدة وعندها قلت في نفسي: «يا لروعة الشعب الصيني».

لقد نذر المعلمون أنفسهم للرسالة التعليمية بالرغم من أجورهم المتدنية وظروف معيشتهم القاسية. ولقد كان ضمان عيشهم حافزاً كافياً لجعلهم يواصلون عملهم بجد واجتهاد.

وفي تقرير أصدرته صحيفة بيجينغ اليومية في 29 كانون الثاني 1997 وردت صورة لأحد المعلمين في قِمَّة سعادته وهو يتسلّم سكنه الجديد، الذي تبلغ مساحته 80 م2 كان لدى هذا المعلم قائمة بثلاثة أشياء لم يكن يحلم بها أولاً: إنه لم يتوقع أن تتاح له فرصة العيش في شقة مُريحة وواسعة، ثانياً: أن الشقة هي حقاً ملكه، وثالثاً: أنه قادر على شرائها بهذا السعر المميز. وقد صرّح أنه سوف يثبت امتنانه ببذل المزيد من جهده في التعليم وبأنه لن يتخلى عن رسالته التعليمية.

وأنا بدوري أريد أن أعبر عن امتناني لكل الزملاء في الحكومات المحلية، والأقسام المركزية مثل وزارة التعليم، وهيئة التخطيط، ولجنة التطوير، ووزارة المالية، لحكمتهم ولجهودهم التي بذلوها في سد النقص في سكن المعلمين، لقد أظهرت هذه التجربة قدرات وقوة عزيمة وطننا الأم. وما أنجزناه ما كان ليتحقق لولا هذه العزيمة، ونجاحنا في حل مشكلة السكن هذه ما هو إلّا دليل قاطع على ذلك.

2.7 كل المسؤولين أياً كانت مرتبتهم يجب أن يحترموا المعلمين

المحاور:

منذ عشر سنوات أخذت على عاتقك الاهتمام بحياة المعلم وعمله، ففي كل عام كنت تزور الفنانين والعلماء والأساتذة القدامى، فهل لك أن تطلعنا على تلك التجربة؟

لي لانكينغ:

أعتقد أنه على الجميع مهما كانت منزلتهم الاجتماعية، أن يكنوا الاحترام والتقدير للمعلمين، ولمهنة التعليم. وفي أثناء كل هذه السنوات كنت أعقد الاجتماعات، وأزور المدارس لأستمع لما يقوله المعلمون عن التعليم. كما أنني خصصت جزءاً من وقتي للاتصال بالأساتذة والعلماء والفنانين المشهود لهم بالخبرة والكفاءة لتهنئتهم بأعياد المعلم ورأس السنة ومهرجان الربيع، وكذلك للاستفادة من آرائهم ومقترحاتهم، وقد كانوا لنا خير معين، وقد أسهموا بقسط كبير في عملية التنمية، وهم يستحقون كل الاحترام والتقدير.

إن العمل الدؤوب الذي يقوم به المعلمون في المدارس الابتدائية قلما يحظى بالتقدير الكافي، ولهذا من الواجب أن نكون أكثر عناية بهم وعلى الجميع أن يعرف مدى إسهامهم في مجال التعليم. في عام 1995 قرأت في أحد الصحف عن (تيان بيغا)، وهو رجل ينتمي إلى أحد الأقليات القومية، قضى 30 عاماً في التعليم الابتدائي في قرية (غيلاو) الجبلية الواقعة في جنوب غرب إقليم (غوزهو) النائي.

تبادل التهاني بالعام الجديد مع (جي جيان لين) الأستاذ في جامعة بكينغ الباحث في شؤون الصين وشرق آسيا، 30 كانون الثاني/يناير 2003.

ففي أحد الأيام سطت على المدرسة عصابة من الأوباش مسلّحة بالسكاكين معرضين حياة أطفال المدرسة وزعماء القرية للخطر، فوقف تيان وابنه في وجههم وقاتلاهم بشجاعة وجرح تيان جرحاً خطيراً وتوفي ابنه.

وقد حزنت لذلك كثيراً وفي الوقت نفسه أكبرتُ الرجل، فبعثت صحفيين لتغطية القصة، وفي يوم المعلم من ذلك العام ذهبت برفقة رئيس الحكومة (لي بينغ) لمقابلة (تيان بيغا) وتبرعنا ببضعة آلاف يوان لمدرسته تعبيراً عن دعمنا له. وقد أثارت التقارير الصحفية التي تحدثت عن بطولته ردود فعل حارّة من قِبل السلك التعليمي والشعب عموماً. وبدأت المساعدات تتدفق من كل الجهات إلى مدرسة القرية. وبعث الناس من مختلف أنحاء الصين بالهدايا والمال لتيان وعائلته تعبيراً عن تأثرهم الشديد وتعاطفهم معه بعد مقتل ابنه، مما ترك كبير الأثر لدى (تيان) فكتب إلى رئيس الحكومة (لي بينغ) ولي شخصياً، ليعبر لنا عن امتنانه وتعهده بالتصميم على زيادة جهوده في التعليم. وقال في رسالته: إنه يشعر وعائلته فعلاً بكبير العزاء بفضل التعاطف التام من قبل الشعب الصيني، وقد ساعدت التبرعات أيضاً في تحسين أوضاع المدرسة.

ثمة معلمة أخرى لن أنساها ألبتة وهي (دوليني) التي كانت تعلّم في مدرسة (الراية الحمراء) في إقليم (بيجينغ) مقاطعة (هيديان). ففي شهر أيار/ مايو من عام 1997، كانت المعلمة المذكورة تمشي في الطريق عندما وقع نظرها على عربة توشك أن تصدم تلميذين صغيرين، وبسرعة البرق رمت بنفسها بين العربة والتلميذين مما أودى بحياتها وأنقذت حياة الطفلين اللذين لم يصابا بأذى.

وأذكر أني قرأت الخبر في صحيفة (بيجينغ) واتصلت على الفور برئيس البلدية، وطلبت منه التعليق على الحادث ونشره في وسائل الأعلام. وقد قام المجلس البلدي في (بيجينغ) لاحقاً بتكريمها بعدها شهيدةً «شابة تضحي بحياتها لإنقاذ حياة الآخرين»، وقامت مقاطعة (هيديان) بنصب تمثالٍ لها تقديراً لذكراها.

وأستطيع القول: إن هذا التقدير لـ (دوليني) كان عاملاً في توعية عامة الشعب للدور الذي يؤديه المعلم، وأصبح احترام المعلم وتقدير التعليم تقليداً صينياً كما كان في الماضي.